

مرجعية القانون

بقلم

د. حامد طاهر

اما ان يظل الناس مختلفين فهذا امر طبيعى لان كل انسان يتلقى ثقافته من المجتمع الذى يعيش فيه وهذه الثقافة لا تحدث فى عقول الافراد جميعا نفس الاثر . فالبعض يتقبلها بالتقليد والبعض الاخر قد يرفض ما يشاء من عناصرها والبعض الثالث قد يرفضها جملة وتفصيلا . والمسألة اشبه بالمطر الذى يسقط على الارض فيجد بعضها صالحا للاستزراع وبعضها مختلطا بالاملاح وبعضها

صخر يا لابنبت شيئا . لكن الناس فى كل مجتمع مضطرون للتعايش مع بعضهم البعض رغم اختلاف ارائهم وتعدد وجهات نظرهم فما الذى يجعل هذا التعايش ممكنا ؟ عاملان رئيسيان : الماول هو تبادل المنافع فيما بينهم والثانى القانون الذى يتم تطبيقه عليهم وحين يتكاتف هذان العاملان فان الامور تجرى على خير مايرام ويتجه كل فرد فى المجتمع لتحقيق مصلحته الخاصة التى تصب اخيرا فى صالح المجتمع كله كما يشعر فى نفس الوقت انه يعمل فى اطار نظام منضبط ومستقر يحمى حقوقه من ناحية ويردع او يعاقب من يحاول الماعتداء عليها من ناحية اخرى .

لكن الطبيعة الانسانية ليست ملائكية فهى كما تراعى الضمير وتفعل الخير - تنتهك الاعراف وتتفنن فى الداعيب الشر . ومن هنا ياتى غش الانسان لاخيه الانسان وظلمه له وتعديه على حقوقه وسرقة او اغتصاب مالىس من حقه على الماطلاق وقد لوحظ ان القانون عندما يكون مطبقا بحسم وصرامة يقل عدد الماشرار لكنهم يكثرون عند التراخى فى تطبيقه وهناك مثل لاتينى يقول الشعب يكون قويا اذا كانت قوانينه قوية ويقول مثل عربى التشريع هو ملح المارض

ونحن فى مصر لدينا والمحمد لله منظومة قوانين جيدة ونظام قضائى عريق وفى جامعاتنا اساتذة قانون متميزون تخرج على ايديهم الماف القضاة والمحامين . وكلا الطائفتين تعمل فى مجال العدالة وتسعى بكل الطرق لتحقيقها فى المجتمع كذلك فان لدينا فى مصر ثقافة شعبية تحترم النظام القضائى بجميع اطرافه : فالمصريون يقدررون القضاة ولمايعقبون على احكامهم كما انهم يتعاملون بكل احترام مع المحامين الذين يلجأون اليهم لاسترداد حقوقهم المضائعة او المسلووية اما الحكومة فانها تعلن فى كل مناسبة حرصها على مكانة القضاء والتزامها باحكامه حتى ولو كانت احيانا فى غير صالحها .

لكن القضاء فى مصر يعانى الان من مشكلة تحولت مع الاسف الى ازمه وبدء خلاف بين مجموعة ناذى القضاة ووزارة العدل ثم خلاف اخر بين القضاة والمحامين .. وفى هذا وذالك راج البعض يغمز او ينتقد صراحة القائمين على امور القضاء سواء من القضاة او المحامين او وكلاء النيابة . وفى تصورى ان الخلاف اذا كان وارد بين افراد طائفة من المجتمع فلا ينبغى ان يصعد الى القيمة التى تمثلها وهى مرجعية القانون نفسه الذى يعتمد عليه الجميع فى انصاف المظلوم وردع الظالم وايصال الحقوق لاصحابها . ان المافراد زائلون لكن مرجعية القانون ينبغى ان تظل قائمة ومستمرة لانها كما سبق ان اشرت هى الدعامه الثابته فى استقرار المجتمع وشيوع الامن فيه .

